الطريقة الثانية
التخريج بألفاظ الحديث

- تقديـــم
- تمهيـــد
- المعجم المفهرس
- كتب ذكرت إجمالا

الطريقـة الثانيـة

التخريـج بألفـاظ الحديـث

يعتمد التخريج بهذه الطريقة على أخذ لفظة من ألفاظ الحديث ـــ على أن تكون من الأسماء أو الأفعال ، أما الحروف فلا ـــ والبحث عنها ، فإذا تبين وجود جزء من الحديث تحتها فقد توصل بها إلى تخريج الحديث ، فتحت هذا الجزء من الحديث ستجد تخريج الحديث بذكر من أخرجه وموضع تخريجه .

والمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة ، فكلما كانت الكلمة غريبة كلما كان التخريج سهلا وأكيدا ، فلو طلب منك تخريج حديث « إن النبي ﷺ نهى عن طعام المتباريين أن يؤكل »(١) فبدل أن تبحث عنه فى « نهى » أو فى « طعام » أو فى « يؤكل » الأولى أن تبحث عنه فى « المتباريين » لقلة دورانها ، وعند كشفك عنها(٢) ستجد أن كلمة « تبارى » بكل اشتقاقاتها وردت مرتين فقط فى أحاديث الكتب التسعة .

مزايـا هـذه الطريقـة :

وتمتاز هذه الطريقة بما يلى :

ـــ سرعة الوصول إلى المراد بواسطتها .

ـــ أن المؤلفين عليها يحددون موضع الحديث فى الكتب ، فيذكرون الكتاب والباب ، أو الجزء والصفحة .

ـــ أن معرفة أى جزء من الحديث يمكن أن يوصل إلى الحديث .

---

(١) راجع تخريجه فى مسند ابن الجعد رقم ٣٢٥٧ جـ ٢ ص ١١١٢ .

(٢) جـ ١ ص ١٧٧ العمود الأول .

عيـــوبها :

ولهذه الطريقة عيوب هى :

ـــ أن مستعملها لابد أن يكون على دراية باللغة ليعرف كيف يجرد الكلمة ، فإنها تعتمد على الحروف الأصلية للكلمة فقط ، فلابد أن يعرف أن يبحث عن « متعمدا » فى « عمد » .

ـــ أنها لاتذكر الصحابى ، وإنما تعطيك الحديث عن كل الصحابة ، مما يجعلك ترجع له فى كل المواضع لتعرف ماكان عن الصحابى الذى معك .

ـــ لا يكفى أن تخرِّج بناء على كلمة واحدة ، فلربما خلت رواية عنها فلا تذكر .

وسوف تتضح لك هذه الطريقة أكثر عند قراءة المؤلفات فيها .

المؤلفات فيها :

أشهر المؤلفات فى هذه الطريقة كتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى » الذى أعده لفيف من المستشرقين ، وبمشيئة الله تعالى سأحدثك عنه تفصيلا ، كما أنى سأحدثك بمشيئة الله تعالى عن المؤلفات فى هذه الطريقة لكن لا على سبيل الإجمال بل على سبيل الإشارة .

* * *

كان التخريج عند متقدمى بنى الإسلام يعتمد على الحفظ ، فكان الإمام منهم يحفظ أحاديث العديد من الكتب عن ظهر قلب ، فإذا رام حديثا ذكر من أخرجه من الأئمة . مثال ذلك مالو سئلت أنت عن آية من كتاب الله تعالى فإنك تحدد سورتها ، وربما تحدد مكانها ، ومن الحفاظ من يحدد رقمها ، فكذلك كان المتقدمون مع السُّنّة ، فلقد كانوا يُخَرِّجون الحديث من عدة كتب اعتمادا على الذاكرة الحافظة الواعية ، وما نظن بابن حجر فى تخريجه أحاديث الكتب التى خرجها ، وكذا من سبقه كالزيلعى والعراقى ، ما نظن أن هؤلاء اعتمدوا على فهرس أو مفتاح .

ولما تأخر الوقت وُجد علماء لايحفظون ، فكان لابد من عمل مفاتيح تبين لهم أماكن ورود الحديث ، واختلفت هذه المفاتيح من حيث القلة والكثرة ، ومن حيث تحديد الحديث فى كتاب كذا ، وتحديده فى نفس الكتاب . فمنهم من ألف أطرافا للأحاديث ، ومنهم من رتبها على حروف المعجم ، ومنهم من رتبها على الموضوعات .

وكان لدارسى الإسلام من أهل الافرنج فى ذلك دور ومجهود ، فانتفعوا بما فعله بنو الإسلام ، وقاموا بدور له أثره فى خدمة السنة عند من ينصف فى الأحكام .

وكان من دورهم هذا ماسنتكلم عنه فى هذا الباب إن شاء الله تعالى « المعجم المفهرس » .

* * *

كتـــاب

« المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى »

المؤلـــف :

إبتدأ تأليفه ونشره الدكتور / أ . ى . فنسنك أستاذ العربية بجامعة ليدن ، ثم انضم إليه عدد من المستشرقين ، منهم الدكتور / ى . ب . منسنج محاضر العربية بجامعة ليدن ، والمستشرق / و . ب . دى هاس ، والمستشرق / ى . ب . فن لون ، والمستشرق / ى . ت . ب . دى بروين ، والمستشرق / ى . بروخمان ، وشاركهم المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباق .

الكتـــاب :

وهذا الكتاب فهرس لألفاظ أحاديث تسعة كتب هى :

١ ــ صحيح البخارى	٢ ــ صحيح مسلم	٣ ــ سنن الترمذى
٤ ــ سنن أبى داود	٥ ــ سنن النسائى	٦ ــ سنن ابن ماجه
٧ ــ سنن الدارمى	٨ ــ موطأ مالك	٩ ــ مسند أحمد

طريقـــة وضعـــه :

رأى مؤلفو هذا الكتاب أن من عيوب فهرست الأحاديث على حسب الحروف (أى باعتبار الحرف الأول فالذى يليه من الحديث) أن الباحث لابد أن يعرف أول الحديث وإلا فلا يصل إلى غرضه ، وكذا من عيوب الفهرسة على الموضوعات أن الباحث لابد أن يكون خبيراً بفقه الحديث ، وقد يختلف رأيه مع رأى المؤلف فى فقه الحديث فلا يجد الحديث .

رأوا ذلك فنَحَوْا منحا آخر ، وذلك بفهرسة الأحاديث على حسب

كلماتها ، خاصة الكلمة النادرة الاستعمال ، فوضعوا الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم ، يعنى الفعل الذى أوله ألف ، ثم الذى أوله باء .. إلخ .

والفعل الذى أوله ألف مرتب أيضا ، الألف مع الباء ، ثم مع التاء ، ثم مع الثاء ... إلخ[1] .

وتحت الفعل المجرد ذكروا ماضيه ثم مضارعه ثم الأمر منه ، ثم اسم الفاعل ثم اسم المفعول ، يقدمون المبنى للمعلوم على المبنى للمجهول ، ويقدمون المجرد على المزيد ، على نحو الترتيب المعروف فى النحو والصرف ، ويقدمون المرفوع ثم المجرور ثم المنصوب ، ويقدمون المفرد ثم المثنى ثم الجمع .

ويذكرون تحت كل كلمة (فعلا كانت أو اسما أو اسم فاعل .. إلخ) . الأحاديث التى جاءت فيها هذه الكلمة ، مقتصرين من الحديث على الجملة التى فيها هذه الكلمة .

فمثلا كلمة (أمر) توضع فى أثناء الصفحة بعد انتهاء (أمد) ويذكر تحتها كل صور الفعل من ماض ، فمضارع ، فأمر ، فاسم فاعل ، فاسم مفعول . ثم المزيد منها (أمّر) بتشديد الميم فـ (آمر) على وزن أفعل ، ثم (تأمر) ثم (ائتمر) ثم (استأمر) ثم (أمر) ثم (أمير) ثم (إمرة) ثم (أمارة) بالهمزة المفتوحة ثم (إمارة) بالهمزة المكسورة ثم (آمر) أفعل تفضيل من أمر .

وبعد أن يذكر الجملة من الحديث تحت الكلمة التى هى من هذه الجملة يذكر بجوارها من أخرج هذا الحديث من أصحاب الكتب التسعة ، بادئا بالكتاب الذى تطابق روايته الجملة المذكورة حرفيا ، ويحدد المكان فى هذا الكتاب ، بأن يذكر اسم الكتاب ، والباب . أو اسم الكتاب ورقم الحديث . أو الجزء والصفحة .

---

(١) سوى مخالفات بسيطة منها مثلاً : « أم » فمقتضى الترتيب اللغوى أن تكون « أم » بدون تشديد الميم فى أول الألف مع الميم وبالتشديد قبل آخر الألف مع الميم بقليل أى عند الألف مع الميم مع الميم إذ الميم المشددة أصلها ميمان . لكنه خالف فوضع « أم » المشددة الميم مع المخففة فى بداية الألف مع الميم وهكذا فى كل الحروف .

ومن باب الاختصار استعمل لهذه الكتب التسعة رموزا (وضع مفتاح هذه الرموز فى نهاية كل صفحتين متقابلتين) ويذكر اسم الكتاب باختصار فمثلا كتاب « صلاة المسافرين وقصرها » فى صحيح مسلم يكتبه « مسافرين » وكتاب « وقوت الصلاة » فى الموطأ يكتبه « صلاة » .

وهذا جدول برموز الكتب التسعة ، وكيفية تحديده الحديث فيها :

١ ــ صحيح البخارى رمزه (خَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٢ ــ سنن أبى داود رمزه (دَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٣ ــ سنن الترمذى رمزه (تَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٤ ــ سنن النسائى رمزه (نَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٥ ــ سنن ابن ماجه رمزه (جهَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٦ ــ سنن الدارمى رمزه (دىَ) ويذكر الكتاب، ورقم الباب الذى فيه الحديث .

٧ ــ صحيح مسلم رمزه (مَ) ويذكر الكتاب، ورقم الحديث فى هذا الكتاب .

٨ ــ موطأ مالك رمزه (طَ) ويذكر الكتاب، ورقم الحديث فى هذا الكتاب .

٩ ــ مسند أحمد رمزه (حمَ) ويذكر رقم الجزء ، ورقم الصفحة التى فيها الحديث .

وهذه الرموز سار عليها مؤلفو الكتاب إلا فى الثلاث وعشرين صفحة الأولى من الجزء الأول ، فإنهم استعملوا فى سنن ابن ماجه رمز (ق) وفى مسند أحمد رمز (حل) وبقية الرموز كما هنا .

ورموز الكتاب حفظها سهل ، وتلاحظ أنهم يضعون خطا فوق الحرف المرموز به كنوع من زيادة البيان .

طريقة التخريج بالكتاب :

إذا أردت تخريج حديث بواسطة هذا الكتاب فخذ أظهر كلمة من حديثك ـــ وكلما كانت الكلمة غريبة كان الوصول أسهل ـــ وجَرِّدْها ، وابحث عنها فى المعجم ، فإذا وصلت إلى مجردها فانظر وردت فى الحديث على أى شكل (ماض ـــ مجرد أو مزيد ـــ مضارع ، اسم فاعل ... إلخ) ثم انظرها فى محلها تجد الجملة التى هى فيها مذكورة أمامك وبجوارها رموز الكتب التى ورد الحديث فيها ، وتحديد مكان الحديث فى هذه الكتب . وما عليك حينئذ إلا أن تفك الرموز وتراجع المواطن التى ذكرها لك ، والتى هى تخريج حديثك .

وبالمثال يتضح المقال كما يقولون :

فمثلا لو أردنا تخريج حديث أنس « لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه » فإننا نأخذ منه مثلا كلمة « يحب » ونُجرِّدُها بأن نأتى منها بالماضى المجرد ، فيكون « حبّ » نبحث عنها فى حرف الحاء مع الباء ، وفعلا نجدها فى الجزء الأول ص ٤٠٥ (أحب) فنبحث عن جملة الحديث الذى معنا فنجدها فى ص ٤٠٧ هكذا .

... حتى يحب لأخيه أو قال لجاره مايحب لنفسه .
مَ ايمان ٧١ ، ٧٢ ـــ خَ ايمان ٧ ـــ تَ قيامة ٥٩
نَ ايمان ١٩ (**)(١) ، ٣٣ ـــ جهَ مقدمه ٩ ، جنائز ١
دىَ استئذان ٥ ، رقاق ٢٩ ـــ حم ١ ، ٨٩
٣ ، ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩

وبيان ذلك كالآتى :

أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان حديث رقم ٧١ ، ٧٢ .

---

(١) وضع نجمة على رقم الباب دليل على أن الحديث كرر فى هذا الباب مرتين ، ووضع نجمتين دليل على أنه كرر ثلاث مرات ، وكذا لو وضعت النجمة على رقم الصفحة .

وأخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب رقم ٧ .

وأخرجه الترمذى فى كتاب القيامة باب رقم ٥٩ .

وأخرجه النسائى فى كتاب الإيمان باب رقم ١٩ وكرر هذا اللفظ فى هذا البـاب . وفى باب رقم ٣٣ من نفس الكتاب .

وأخرجه ابن ماجه فى المقدمة باب رقم ٩ وفى كتاب الجنائز باب رقم ١ .

وأخرجه الدارمى فى كتاب الاستئذان باب رقم ٥ وفى كتاب الرقاق باب رقم ٢٩ .

وأخرجه أحمد فى مسنده جـ ١ ص ٨٩ وجزء ٣ ص ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ .

وما عليك بعد ذلك إلا أن ترجع إلى هذه الكتب وتبحث عن الأماكن التى حدد وجود الحديث فيها وتطلع عليها لتنظر هل هو الحديث الذى معك أم لا ؟ .

فمثلا تأخذ كتاب البخارى وتفتح كتاب الإيمان باب رقم ٧ فتجده باب « من الإيمان أن يحب لأخيه مايحب لنفسه » جـ ١ ص ٥٦ من فتح البارى ، وتجد حديثك هذا فيه فتطمئن على وجوده فيه ، وبدلا من أن نكتب أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب (٧) بدلا من ذلك نكتب .

أخرجه البخارى فى كتاب الإيمان باب « من الإيمان أن يحب لأخيه مايحب لنفسه » وتذكر الجزء والصفحة والطبعة فتقول جـ ١ ص ٥٦ ط السلفية .

وعلى ذلك تكون صورة التخريج كما يلى :

أخرجـــه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم مايحب لنفسه من الخير جـ ١ ص ٢٢٠ ط الشعب .

وأخرجـــه البخارى فى الإيمان ، باب من الإيمان أن يحب لأخيه مايحب لنفسه جـ ١ ص ٥٦ ط السلفية .

وأخرجـــه الترمذى فى أبواب صفة القيامة آخر باب منه جـ ٧ ص ٢١٨

من تحفة الأحوذى طبع الفجالة الجديدة الناشر محمد عبد المحسن الكتبى .

وأخرجــه النسائى فى كتاب الإيمان وشرائعه باب علامة الإيمان جـ ٨ ص ١٠١ من طريقين وفى باب علامة المؤمن ص ١٠٩ .

وأخرجــه ابن ماجه فى المقدمة باب فى الإيمان جـ ١ ص ٢٦ طبع عيسى الحلبى .

وأخرجــه الدارمى فى كتاب الرقاق باب لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه جـ ٢ ص ٢١٦ .

وأخرجــه أحمد فى مسنده جـ ٣ ص ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ١٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ .

ولعلك لاحظت أننى بعد الرجوع إلى الكتب تركت ثلاثة مواطن ذكرها المعجم ولم أذكرها من الكتب هنا ــ راجع التخريج السابق من المعجم ــ وهذه المواطن هى :

الموضع الأول : فى سنن ابن ماجه فى كتاب الجنائز باب رقم ١ ولقد فتحته جـ ١ ص ٤٦١ فوجدت :

أولاً : الحديث عن على والذى معنا عن أنس .

ثانياً : أن الحديث الذى فيه مختلف عن الحديث الذى معنا فى اللفظ تماما ، غاية الأمر أنه يصح شاهدا له ، فنقول وله شاهد عن على بلفظ قال رسول الله ﷺ « للمسلم على المسلم ستة بالمعروف : يسلم عليه إذا لقيه ، ويجيبه إذا دعاه ، ويشمته إذا عطس ، ويعوده إذا مرض ، ويتبع جنازته إذا مات ، ويحب له مايحب لنفسه » أخرجه ابن ماجه هذا الشاهد فى كتاب الجنائز باب ماجاء فى عيادة المريض جـ ١ ص ٤٦١ .

الموضع الثانى : (أى من المواضع التى ذكرها المعجم فى تخريج الحديث ولم أذكرها) .

فى سنن الدارمى فى كتاب الاستئذان باب رقم ٥ ، وقد تركته لأنه

بالكشف يتضح أنه حديث على الذى سبق ذكره من ابن ماجه ، فتقولَ بعد تخريج الشاهد من ابن ماجه وأخرجه (أى هذا الشاهد) الدارمى فى الاستئذان ، باب فى حق المسلم على المسلم جـ ٢ ص ١٨٨ .

الموضع الثالث :

فى مسند أحمد جـ ١ ص ٨٩ وهو أيضا حديث على السابق ، فتذكر فى تخريج هذا الشاهد أنه أخرجه أحمد فى مسنده جـ ١ ص ٨٩ . أ هـ تخريج الحديث والكلام عليه .

وقد تتساءل ألا يمكن تخريج هذا الحديث « لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه » من كلمة منه غير كلمة « يحب » ؟

وأجيبك : نعم ؛ نعم يمكن تخريجه من كلمة غيرها ، ولسوف أتتبع كلماته معك ، غير أنه يجب أن تعلم بادىء ذى بدء أنه لايمكن تخريجه بالحروف ، فلا يمكن تخريجه من « لا » ولا من « حتى » ولا من « ما » ، أما ماعدا الحروف فيحتمل تخريجه منه ، وهاك البيان .

فكلمة « يؤمن » تجدها فى المعجم جـ ١ ص ١٠٨ « لايؤمن أحدكم حتى يحب .. إلخ » وفيها نحو التخريج المتقدم .

وكلمة « أحد » والتى فى المعجم جـ ١ ص ٢٣ لايمكن تخريج الحديث بها إذ ليس مذكورا فيها .

وكلمة « أخيه » والتى فى المعجم جـ ١ ص ٣٤ نجد الحديث تحتها فى العمود الأول من ص ٣٥ ونحو التخريج المتقدم مذكور له .

وكلمة « لنفسه » والتى فى المعجم جـ ٦ ص ٥٠٦ لايمكن تخريج الحديث منها إذ ليس له ذكر فيها . وعليه فيمكن تخريج هذا الحديث الذى معنا من احدى ثلاث كلمات فيه وهى « يؤمن » « يحب » « أخيه » والأفضل أن تراجعها جميعها .

وأرجو أن يكون قد اتضح لك أن المعجم قد يعطيك لفظة الحديث الذى

معك وعندما ترجع إليها فى الكتب تجد أنها من حديث آخر ، كما فى كلمة « يحب لأخيه » التى ذكرها من حديث أنس الذى معنا ، ومن حديث على أيضا الذى ذكرته لك عند ابن ماجه والدارمى وأحمد .

فهو يجمع الكلمة الواحدة من أحاديث مختلفة المعنى .

وراجع كذلك تخريج حديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » إذا خرجته من كلمة « فليتبوأ » والتى فى جزء ١ ص ٢٢٩ تجد أنه ذكر له كثيرا من المواضع ، فإذا ذهبت إلى الكتب تجد أن ماذكره من أنه فى كتاب المناقب باب (٥) من البخارى ، ومن أنه فى حديث ١١٢ من كتاب الإيمان من صحيح مسلم ليس صحيحا ، إذ المذكور فى الموضعين حديث آخر هو « ومن ادعى قوما ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار » .

وتجد أيضا أن ماذكره من أنه رأى الحديث ـــ فى مسند أحمد ١ / ١٣١ ليس صحيحا ، وإنما الذى فيه حديث « من كذب فى الرؤيا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

فهو جمع كلمة « فليتبوأ مقعده من النار » من حديث « من كذب على .. إلخ » ومن حديث « من ادعى .. إلخ » ومن حديث « من كذب فى الرؤيا .. إلخ » وذكرها جملة دون تمييز ، وهذا مما يؤخذ عليه وسيأتى جماع ذلك .

إحالتـــه :

وعندما تستعمل هذا الكتاب فى الكشف على حديث فتجد الكلمة التى يمكن أن يكون حديثك تحتها فلربما تجد بجانبها كلمة « راجع كلمة كذا وكلمة كذا » ويعدد لك كلمات قد تكون كثيرة فكيف الأمر حينئذ ؟ .

وأوضح لك ذلك بأن الكلمة التى تريد أن تبحث عن حديثك تحتها لأنها كلمة منه إذا وجدت بجانبها كلمات مسبوقة بكلمة « راجع » فابحث فى هذه الكلمات(١) هل فيها كلمة من حديثك أم لا ؟ فإن كان فيها كلمة فابحث عن

---

(١) وهى مرتبة فيه على حروف الهجاء .

حديثك فى الكلمة التى معك أولا ، ثم ارجع إلى الكلمة التى وجدتها من حديثك فى الكلمات التى طلب منك أن تراجعها ، فإنك قد تجد حديثك تحت الكلمة التى معك ، وتحت الكلمة التى أحالك عليها ، وقد تجده تحت الكلمة التى أحالك عليها فقط .

وأيضا بالمثال يتضح المقال :

فمثـــلا : حديث « إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع » نأخذ كلمة « العلم » فنجدها فى المعجم جـ ٤ ص ٣٣٠ العمود الأول « علم » ونجد بجانبها « راجع ... » وعدّد ثمانيا وأربعين كلمة بالبحث فيهن وجدت كلمة « أجنحتها » والتى معنا فى الحديث وقبل الرجوع إلى « أجنحتها » بحثت عن الحديث تحت كلمة « العلم » أولا فلم أجده فذهبت إلى كلمة « أجنحتها » بالبحث عن « جنح » ثم « جناح » فوجدت « جناح » فى الجزء الأول ص ٣٨٤ العمود الأول ، فوجدت حديثنا فيها ص ٣٨٥ العمود الأول أول كلمة وتخريجه مذكور .

وفى حديث « من أعتق شقصا له من عبد وكان له مايبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق » .

تجد أنه فى كلمة « قيمة » أحال على « العدل » ومع ذلك خرج الحديث فى « قيمة » بل وبأكثر مما فى العدل .

ومن هنا أوصيك بأنه إذا أحالك فلا ترجع إلى الكلمة المحال عليها إلا بعد أن تبحث عن حديثك فى الكلمة التى معك أولا .

المعجـــم والصحابـــى :

سبق أن قلت لك ـــ فى المقدمة ـــ إن الحديث يسمى باسم الصحابى الذى رواه ولو طلب منك تخريج حديث أبى هريرة قال:قال رسول الله ﷺ « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » فإن عليك أن تخرج هذا المتن عن أبى هريرة فقط ، فإن جاء عن أنس فلا ، وإن جاء عن الزبير فلا ، وإن جاء عن على فلا ، غاية الأمر أن ماجاء عن هؤلاء إنما هو شاهد لما جاء عن أبى هريرة .

وهنا أقول لك إن المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ــ وهو الكتاب الذى نتحدث عنه ــ لايتقيد بالصحابى فهو يذكر لك مواضع ورود هذه الجملة من الحديث دون بيان الصحابى الذ روى هذا الحديث(١) ، ومن ثم فعليك حينئذ أن ترجع إلى الكتب التى بَيَّنَ ورود هذه الجملة من الحديث فيها لتتحقق أولا من وجود حديثك فيها ، ولأجل أن تعرف أى هذه الروايات عن الصحابى الذى معك . فما كان موافقا لحديثك فى معناه وفى راويه الأعلى ــ الصحابى فمن دونه إذا كان الحديث مرسلا ــ فهو تخريج حديثك ، وما كان مخالفا لحديثك فليس تخريجا مطلقا ولا صلة لك به ، وما كان موافقا لحديثك ولو فى المعنى لكنه عن صحابى غير الصحابى الذى معك فهو شاهد لحديثك ، تذكره بعد تخريج حديثك وتذكر تخريجه ، فبعد أن تذكر تخريج حديثك من الكتب التى أخرجته تقول : وله شاهد عن فلان(٢) أخرجه فلان(٣) فى كتاب كذا ، باب كذا ، جزء كذا ، صفحة كذا . وأخرجه أيضا فلان .. إلخ تخريج هذا الشاهد .

كتـــب المعجـــم :

سبق أن قلت لك : إن المعجم يذكر لك من أخرج الحديث من أصحاب الكتب التسعة ، وأنه يحدد مكان الحديث فيها كما يلى :

بيان الكتاب ورقم الباب فى البخارى ، والترمذى ، وأبى داود ، والنسائى ، وابن ماجه ، والدارمى . وذلك فى كل الكتب إلا فى كتاب التفسير فإنه يذكر رقم السورة ورقم الحديث فيها . وهذا فى البخارى والترمذى .

بيان الكتاب ورقم الحديث فى هذا الكتاب فى صحيح مسلم ، وموطأ مالك .

بيان الجزء والصفحة فى مسند أحمد .

---

(١) راجع حديث « من كذب على متعمدا ... إلخ » من الفتح الكبير ج ٣ ص ٢٣٤ ــ ٢٣٥ وخرجه من المعجم لترى كيف أنه عن كثير من الصحابة كما فى الفتح الكبير ، وأن المعجم ساقه دون بيان لرواية كل صحابى .

(٢) وتذكر اسم الصحابى راوى الشاهد .

(٣) وتذكر اسم من أخرج الشاهد من الأئمة كالبخارى مثلا .

ويبقى سؤال هو : فى أى طبعة من طبعات هذه الكتب نجد هذا الترقيم ؟

والجـــواب : أن بعض هذه الكتب طبع طبعات مرقمة موافقة تماما للمعجم ، وهذه أمرها سهل وهين ، وبعضها رقم مؤلفو المعجم نسخهم ولم تطبع كما رقموا ، وهاك الحديث على كل كتاب :

١ ــ صحيح البخارى :

طبع مرقما بما يتفق مع المعجم تماما ، لكن طبعته بهذا الترقيم كانت مع شرحه المسمى « فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر » فإن أردت نسخة موافقة للمعجم فعليك بـ « فتح البارى » طبع السلفية التى رتب كتبها ورقم أحاديثها المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى .

٢ ــ صحيح مسلم :

إذا أردت نسخة موافقة للمعجم تماماً فهى طبعة عيسى البابى الحلبى التى اعتنى بها ورقم أحاديثها المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى .

ولقد ذكر مؤلفو المعجم فى أول الجزء الأول ترقيما لأحاديث صحيح مسلم بأن ذكروا الكتاب والأحاديث ذات الأرقام عشرة ومضاعفاتها ، فذكروا الحديث رقم (١) ورقم (١٠) ورقم (٢٠) ورقم (٣٠) وهكذا ، فإذا رقمت نسختك على ماحددوه كانت قريبة جدا إن لم تكن موافقة تماما لما فى المعجم .

٣ ــ ســـنن الترمذى :

تعتمد على الطبعة التى حقق الشيخ أحمد شاكر جزءين منها ، وحقق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى الجزء الثالث ، وأتمها بتحقيق الرابع والخامس الشيخ ابراهيم عطوة عوض .

٤ ــ ســـنن أبى داود :

تعتمد على الطبعة التى حققها الشيخ محيى الدين عبد الحميد أو غيرها لكن الأولى أفضل وترقم نسختك بنفسك .

٥ ــ سـنن النسائـى :

تعتمد على أى طبعة ولتكن طبعة مصطفى الحلبى ورقم أبواب نسختك .

٦ ــ سـنن ابن ماجـه :

تعتمد على طبعة عيسى الحلبى والتى حققها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى ، وهى مرتبة مرقمة طبق المعجم .

٧ ــ سـنن الدارمى :

تعتمد على الطبعة التى حققها وصححها وخرج أحاديثها الشيخ عبدالله هاشم يمانى (١٣٨٦ هـ ــ ١٩٦٦ م) وهى مرقمة طبق المعجم .

٨ ــ موطـأ مالـك :

تعتمد على طبعة عيسى الحلبى والتى حققها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى وأحاديثها مرقمة طبق المعجم تماما .

ولقد ذكروا فى مقدمة الجزء الأول من المعجم أسماء كتب الموطأ ، وذكروا أيضا كيفية اختصارهم لها .

٩ ــ مسـند أحمـد :

تعتمد على طبعة المطبعة اليمنية ، والتى صورتها بيروت ، وتقع فى ستة أجزاء ، وتجزئتها وصفحاتها طبق المعجم .

للكتـاب وعليـه :

يمتاز الكتاب بما يلى :

١ ــ أنه يمكن تخريج الحديث منه دون معرفة راويه الأعلى ودون معرفة أوله . وإنما يكفى أن يعرف الباحث أى جملة من الحديث بل تكفى كلمة من كلمات الحديث خاصة إذا كانت غريبة .

٢ ــ أنه يدل على وجود الحديث فى كتاب كذا ويحدد مكان وجوده فى

هذا الكتاب بدقة ، فهو يفيد أن الحديث فى صحيح البخارى مثلا ثم يحدد مكان وجوده فى صحيح البخارى ، إذ يذكر الكتاب ورقم الباب ، ومن ثم فإن الباحث يصل إلى بغيته به بسرعة .

٣ ــ أنه حل مشكلة مسند الإمام أحمد ، فلقد كان الباحث إذا قيل له هذا حديث فى مسند أحمد يضيق ذرعاً ، لأن هذا سيكلفه الكثير والكثير للبحث عنه .

٤ ــ أنه للكتب الستة وغيرها إذ يشمل الكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك وسنن الدارمى .

٥ ــ أنه يمكن الاستعانة به إلى حد ما فى الموضوعات فمن رام الكتابة فى موضوع « الصبر » مثلا بحث عن مادة « صبر » فإنه يجد فيها خيرا كثيرا ، وكذا إذا أراد مثلا موضوع الإيمان ، أو الأمانة ، أو ماإلى ذلك .

ويؤخذ عليه مايلى :

١ ــ أنه يجمع الكلمة من عدة أحاديث ــ كما تقدم فى حديث « ... حتى يحب لأخيه ... » وحديث « من كذب على متعمدا ... » فمن ثم لايمكن الاعتماد عليه ، بل لابد من الرجوع إلى الكتب الأصلية ، وأيضا فإن الباحث يرجع إلى العديد من المواضع فيجد حديثه فى بعضها دون البعض الآخر ، وفى هذا نوع مشقة .

٢ ــ فيه نوع تقصير من حيث الترتيب اللغوى ــ تقدم شيء من ذلك ــ .

٣ ــ قد يسقط تخريج بعض الأحاديث حتى ليظن الإنسان أنها ليست فى الكتب التسعة ، ويسقط تخريج بعض الأحاديث من بعض الكتب التسعة ، واهماله للترمذى كثير .

٤ ــ أنه تخريج من تسعة كتب فقط ، وليست هذه هى السنة بكاملها ، فلا يظن ظان أنه المصدر الكامل للتخريج ، فهناك مستدرك الحاكم ، وصحيح ابن حبان ، والصحاح لابن السكن ، وصحيح ابن خزيمة ، وهذه أحاديثها

صحيحة . وغيرها كثير من كتب السنة . وليس هذا عيبا فى الكتاب وإنما هو مما يجب أن ينبه إليه الطلاب حتى يبحثوا فى غيره ولا يعولوا عليه وحده .

٥ ــ والكتاب يربى فى من يعتمد عليه من طلاب الحديث بلادة الذهن فى فهم فحوى الحديث ومعرفة أبواب الكتب ، فإن المؤلفات الأخرى كالجامع الصغير ، وكنز العمال حينما تفيد الطالب أن الحديث أخرجه البخارى مثلا تجعله يراجع معلوماته ، ماكتب البخارى ؟ وأى كتاب أقرب لهذا المعنى ؟ ويقلب فى عناوين الكتب ، وعناوين الأبواب ، فتتربى عنده ملكة فهم فحوى الحديث ، وخبرة بمناهج المؤلفين فى السنة .

هذا والكتاب فى جملته طيب ، وهو مطبوع فى ليدن فى سبع مجلدات . طبع الأول فى سنة ١٩٣٦ والأخير فى سنة ١٩٦٩ وكانت المساعدات المالية فى طبعه من المجامع العلمية البريطانية ، والدنيمركية ، والسويدية ، والهولندية ، والأنيسكو ، والك ف . س . ه ، والهيئة الهولندية للبحث العلمى البحت ، والاتحاد الأممى للمجامع العلمية . وكانت هذه الطبعة محدودة جدا ، وعالية الثمن حتى ليصعب شراؤها على جل الباحثين فهيأ الله الكريم بعض الناشرين لتصويرها ونشرها فعمت وذاعت والحمد لله رب العالمين .

ويبدو أن السبعة أجزاء ليست هى الكتاب كله ففى الكتاب إحالات على فهرس الأماكن ، وفهرس الأشخاص ، وفهرس الآيات القرآنية ، وكل ذلك غير موجود . فإما أنه لم يطبع ، أو لم يؤلف ويحتمل أن يكون ألف وطبع لكن لم يصور ، وإن كان هذا بعيدا ... والله أعلم .

* * *